الدولة العثمانية والحضارة الغربية

تعرضت أدوات العمل السياسي في النظام السياسي في الدولة العثمانية الى تغيرات متعددة منذ نشأة الدولة العثمانية ، لان قادة الدولة العثمانية مزجوا بين التقاليد الدينية والسلطة الزمنية وهذا يعني ان النظام السياسي العثماني كان نظاما إسلاميا ، وقد أدت ظروف القرن التاسع عشر الى تغيرات ملموسة في الحياة السياسية العثمانية ، ومن هذه التغيرات المحاولات التي جرت لإدخال النظام الدستوري في أجهزة الدولة.

ان هذه المحاولات كانت لها علاقة عضوية بين الأفكار السياسية التي ظهرت في الدولة العثمانية في هذه الحقبة وأفكار الثورة الفرنسية التي بدأت بالانتشار في الدول الأخرى ، فالثورة الفرنسية التي قامت في عام ١٧٨٩ قد حملت معها أفكارا جديدة في الحرية والإخاء والمساواة ومفهوم حقوق الانسان اذ ان هذه الأفكار كانت غريبة على الفقه العثماني كما ان قادة الإصلاح العثماني لم يفهموا طبيعة الثورة الفرنسية وظروفها اذ كانت ثورة على الكنيسة والاستبداد السياسي الى درجة ان الثوار أقاموا حكما يستند الى الأفكار القومية والرجوع الى الشعب في المفاهيم الدستورية.

وفي هذه الحقبة بالذات أصبحت اللغة الفرنسية واضحة في الثقافة العثمانية ونرى هذا الوضوح والتأثير في مذكرات خالدة أديب التي جاء فيها (ان الدول الأوربية قد زودت تركيا بالأفكار الحديثة، وأوجدت الروح الجديدة في أدبيات الكتاب الأتراك).

وقد وصلت مبادئ للثورة الفرنسية الى الدولة العثمانية عن طريق حملة نابليون على مصر اذ ان نابليون حمل أساليب الحضارة الأوربية الى الشرق ، وتجدر الإشارة في هذا المجال ان سليم الثالث قد اتخذ قرارا منذ عام ١٧٩٣ بإرسال بعثات تعليمية عسكرية الى فرنسا كما قام بتعيين سفراء الدولة العثمانية في كل من لندن وباريس وفينا.

ان الدبلوماسيين الفرنسيين وبالذات في عهد السلطان سليم الثالث قد احتكوا بالموظفين ورجال الحكم في الدولة العثمانية وكل ذلك قد دفع السلطان المذكور ان يقوم بمحاولة تنسيق أفكار التقارب من العالم الأوربي وذلك اعتبارا من عام ١٧٩٢ فقد طلب من رجال الحكم البارزين في الدولة العثمانية كتابة تقرير حول حاجات الدولة في هذا المجال وقد انصبت نتائج هذه التقارير على وجوب ادخال الإصلاحات في الجيش العثماني وذلك بمعاونة خبراء عسكريين في أوربا شريطة عدم تعارض ذلك مع الشريعة الاسلامية، ان اتخاذ قرار إرسال بعثات عسكرية الى فرنسا قد اوجد بعد مدة من الزمن طبقة اجتماعية استطاعت بعد ذلك التغلغل في الجيش فقد أصبح لها نفوذا وقوة في داخل الجيش العثماني.

ان تأثير الثورة الفرنسية على الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر كان واضحا في هذا المجال من خلال قيام الثورة الدستورية عام ١٩٠٨ ونمو الحركة القومية التركية ثم تأسيس الجمهورية التركية.

بإمكاننا ان نقول ان حركة التحديث في تركيا العثمانية دخلت وبشكل ملموس الى حيز الوجود على عهد السلطان سليم الثالث وتسمى هذه الحقبة مرحلة "الدفاع عن التمدن" وبموجب ذلك تبنت الدولة العثمانية نظام التعليم الأوربي واللغة الأوربية والأبجدية العسكرية وفيها وضع السلطان (وثيقة الاتفاقية) وذلك في عام ١٨٠٨والتي تتضمن تعهد الحكومة المركزية وأقطاب المقاطعات بالاحترام المتبادل للحقوق الثابتة ، وهذه الوثيقة تعد بمثابة نجاح لسلطة الوجهاء المحليين وتشبه وثيقة الماكناكارتا، وقد قام سليم الثالث بإنشاء مجموعة من المدارس والمعاهد العسكرية ذات الطابع الغربي وقد تم تبادل الخبرات وإرسال البعثات العسكرية الى الدول الأوربية لمواكبة التطور الذي وصلت

إليه الجيوش الأوربية فضلا عن طبع الكتب فيما يخص النواحي العسكرية وترجمتها الى اللغة التركية العثمانية وبالإمكان ان نذهب الى القول ان هذا النوع من التبادل الثقافي بين تركيا العثمانية والدول الأوربية يعد نقطة البداية للاحتكاك العلمي والثقافي مع العالم الغربي إضافة الى ذلك ان المدارس العسكرية التي أنشئت في هذه الحقبة وتزايدت في عهد السلطان محمود الثاني قدمت دراسة جيدة على النمط الغربي اذ تذكرنا جيدا ان المدارس والمعاهد حتى في هذه الحقبة كانت تقوم اساسا على المدارس الدينية وقد تبنى السياسة نفسها السلطان محمد الثاني وكان النجاح حليفه عندما استطاع عام ١٨٢٦الغاء التنظيم العسكري الذي كان باليا وذلك عند قيامه بإلغاء الوحدات العسكرية المعروفة بوحدات الانكشارية وبهدف ادخال المدنية الغربية الى الدولة العثمانية فقد تبنى القادة العثمانيون القوانين الدنيوية (الوضعية) وذلك قبل بزوغ القرن الثامن عشر والحق ان مثل هذه القوانين قد أعدها السلطان سليمان الذي عرف في التاريخ العثماني بالقانوني أي صانع القوانين.

ان هذه السياسة من قبل السلطان محمد الثاني مهدت الطريق إمام استخدام البرامج الغربية من قبل حلفائه الذين جاءوا بعده اذ قاموا بإصدار المراسيم الإمبراطورية في عام ١٨٣٩التي عرفت بمرحلة التنظيمات (١٨٣٩-١٨٧٦) حيث بدأت في نهاية حكم السلطان محمود.

ان إدخال عهد التنظيمات الى حيز الوجود يرجع في حقيقة الامر الى الدبلوماسية الأوربية عن طريق بريطانيا وفرنسا مارست ضغطها على الدولة العثمانية بعد معاهدة ١٨٢٩والتي تنص على إدخال المدنية الغربية الى الدولة العثمانية ومن الجدير بالذكر ان رشيد باشا كان من المنادين بالنظام الدستوري البرلماني الذي ينص على حقوق المواطنين قد استطاع أقناع السلطان عبد المجيد بذلك وأعداد وثيقة الدستور بكتمان كلي ،وقد اصدر السلطان عبد المجيد وثيقة الدستور بأسم (كلخانه)في ٢٣تشرين الثاني ١٨٣٩ بمرسوم إمبراطوري وكان هذا المشروع يعكس بعض مبادئ الفكر اللبرالي للقرن الثامن عشر ويوصف هذا المشروع عموما بلائحة الحقوق التي نصت على :

- إلغاء عقوبة الإعدام بدون محاكمة وضمان العدالة للجميع وتأسيس مجلس العدالة لصياغة قوانين جديدة من ضمنها قانون عقابي والذي نص على عدم التسامح مع التجاوزات بسبب الوظيفة أو التأثير الشخصي.
- إنهاء نظام الضريبة الزراعية بوضعه نظام جديد للضريبة.
- أيجاد إجراءات رسمية للتجنيد من قبل القوات المسلحة والخدمة المدنية.
- أنشاء القانون التجاري الجديد وقانون العقوبات على أساس النموذج الفرنسي.

ويعد هذا الدستور أول محاولة من نوعها لتثبيت معالم النظام الدستوري في الداخل الا انه لم يدخل الى حيز التنفيذ ، ومع ذلك فأن الدول الغربية لم تيأس من الضغط على السلطان من اجل إصدار وثيقة جديدة عرفت باسم خط همايون ، وكانت هناك اسباب داخلية دفعت الحكومة العثمانية الى إصدار هذا الخط وهي :

- المفاهيم الغربية التي ظهرت في الدولة العثمانية التي أثرت في السلطة الحاكمة.
- ظهور حركات ليبرالية في داخل الحكومة العثمانية.
- أصبحت سياسة التقريب مستمرة في الدولة العثماني عن طريق قراءة الكتب الأوربية والمراقبين الأجانب.

- انتقلت سياسة التقريب الى الدولة العثمانية عن طريق الأشخاص الذين تركوا الدولة العثمانية بسبب النفي حيث عاشوا في العواصم الأوربية وتأثروا بمعاملها وبعد عودتهم أليها قاموا بترجمة الثقافة الأوربية.

ان الدبلوماسية الأوربية التي مارست الضغط على الدولة العثمانية من اجل إدخال سياسة التغريب كانت ترمي ورائها تحقيق الأهداف الآتية:
- التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية عن طريق استخدام (المسألة الشرقية).
- الدفاع عن قضية حقوق الأقليات المسيحية في الدولة العثمانية وقد أصبح هؤلاء تحت حماية بعض القوى الأوربية وقد استخدمت الدبلوماسية الأوربية في هذه القضية كي تشجع قيام الدولة القومية المستقلة.
- تعزيز مصالحها التجارية والاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية.
وكان خط همايون أداة لتحقيق أهداف الرعايا المسيحيين في الدولة حيث أعطى لهم الحقوق والامتيازات المتساوية المعطاة دستوريا للمواطنين المسلمين.
وهناك مجموعة من الخصائص التي تميزت بها الدولة العثمانية في عصر التنظيمات وبالإمكان إيجازها في النقاط الآتية:

١- وضع قيود على الإصلاحات المعطاة للولاة في الولايات التابعة للدولة العثمانية عن طريق تركيز السلطة بيد السلطان وكان هذا يعني اعطاء صفة الموظف للوالي في الدولة العثمانية.
٢- تقنين مجموعة من الأنظمة والقوانين في الدولة العثمانية كانت الغاية منها تنظيم الجهاز الاداري والاقتصادي والقضائي للدولة.
٣- قامت الدولة العثمانية الاستدانة من الدول الغربية وكانت نتيجة ذلك ظهور مشكلة الدائنين والتدخل المباشر في الشؤون الداخلية وإيجاد مجلس الدين الذي قام بتوزيع الديون بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على الممتلكات العثمانية التابعة لها.
٤- تأثرت الدولة العثمانية في هذه الحقبة بمعالم الفكر الغربي ، وكان التأثير واضحا في الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية فقد اخذ المواطن العثماني بمظاهر الحياة الغربية في جميع صورها.

دستور عام ١٨٧٦في الدولة العثمانية

قامت تركيا العثمانية بوضع هذا الدستور حيث لا يوجد دستور مكتوب في إي قطر إسلامي ، وحتى الدساتير الموجودة في البلدان الأوربية فقد كانت بعيدة عن المفاهيم الصحيحة فلم يكن في أوربا إي دستور مدون ، فأوربا كانت حديثة العهد بالسياسة اما روسيا القيصرية الدولة الكبيرة المنافسة للعثمانيين فلم يكن لها دستور او برلمان .
لقد تم وضع دستور عام ١٨٧٦نتيجة للضغوط السياسية الدولية مع العلم ان الصراع الذي كان قائما بين الدول الأوربية وروسيا القيصرية على الدولة العثمانية كان سببا في فشل الإصلاحات في هذه الدولة، والى جانب هذه الضغوط فقد كان للمعارضة السياسية من قبل الشبان العثمانيين دور كبيرا في المطالبة بالاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة العثمانية وإبعادها عن التدخل الخارجي ، واعتقد هؤلاء الشبان بأن ذلك يتم عن طريق الثورة الدستورية ضد الأوتوقراطية وتحت حكم ممثلي الشعب.

وتحت ضغط الهجوم الروسي على الدولة العثمانية وتأثير الضغوط الغربية دخلت المناقشات الدستورية الى حيز الوجود، ومن الجدير بالذكر ان المحاولات الدستورية ترجع الى عام ١٨٧٥ عندما حاول مدحت باشا إيجاد نظام برلماني يقوم على دستور مكتوب.

ان دستور عام ١٨٧٦ جاء نتيجة الضغوطات السياسية الدولية وقد وصلت هذه الضغوطات الى قمتها في المدة الواقعة بين ١٨٧٦-١٨٧٨ وسميت هذه الأزمات بالمسألة الشرقية . وفي حقيقة الامر ان صراع الدول الأوربية وروسيا كان السبب الرئيس في قرار فشل الإصلاحات في الدولة العثمانية وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت روسيا القيصرية كدولة منافسة للعثمانيين ولاسيما اذ عرفنا ان غالبية الشعوب المسيحية التي وقعت تحت الحكم العثماني كانت من السلاف ومسيحي الأرثوذكس أو كليهما وفي هذا المجال استخدمت روسيا القيصرية في دعاياتها ودبلوماسيتها في مرحلة التجربة الدستورية في تركيا العثمانية عاملا قويا لتقوية الموقف الروسي من ذلك بينما نرى ان الدبلوماسية الغربية ساندت الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية قبل وبعد حرب القرم، وفي الواقع ان الصدر الأعظم وشيخ الإسلام عارضا اساسا الإصلاحات الدستورية لان مفهوم السيادة عندهما لابد ان يقوم على النظرية السياسية الاسلامية والتقاليد العثمانية وعلى هذا الأساس فقد اتهم الصدر الأعظم رجال الحركة الدستورية بتقاليدهم للراديكالية الأوربية حيث أطلق عليهم مصطلح (الحمر) وفي نهاية الامر أعلن مدحت باشا الدستور بمرسوم ملكي من قبل السلطان عبد الحميد وذلك في ٢٣كانون الاول عام ١٨٧٦ وقد اكد هذا الدستور نقاطا سبعا هي:
(السلطان ،الوزراء ،البرلمان ،القضاء،حقوق الافراد ، أدارة المقاطعات ، مواد متفرقة).

وبموجب دستور عام ١٨٧٦ تم تشكيل مجلس نيابي على غرار المجالس النيابية في بعض البلدان الأوربية مثل فرنسا وبلجيكا وقد جاء في هذا الدستور ان الإسلام هو دين الدولة ولكنه ضمن للناس في الوقت ذاته حرية الفكر والمعتقد ضامنا حقوق جميع الرعايا من المذاهب المختلفة ضمن إطار القانون والنظام.

فضلا عن منحه الحريات لجميع الملل الأخرى في الدولة ، نص هذا الدستور على تكوين المجلس العمومي الذي يتكون من مجلسين ويسمى مجلس (المبعوثان) ويضم ١٥٠ عضوا ويسمى الثاني مجلس(الأعيان) حيث تقوم الدولة بتعيين أعضائه ، وأكد هذا الدستور حرية المطبوعات والغاء مصادرة الأموال واستخدام التعذيب في التحقيقات والسخرة وعزل القضاة دون سبب شرعي كما ذهب هذا الدستور الى إفساح المجال إمام العثمانيين جميعا لتسلم مناصب الرسمية وبصورة من المساواة كما اكد هذا الدستور مبدأ التمثيل الشعبي عن طريق الرجوع الى مجلس (المبعوثان) وأشار الدستور الى ميزانية الدولة التي يشرف على وضعها المجلس ، كما نص هذا الدستور على تأسيس مجلس وزراء يتولاه رئيس الوزراء الذي يقوم على تعيين رئيس الوزراء وشيخ الإسلام اما بالنسبة للوزراء فيتم تعيينهم بأوامر سنية.

اسباب تعليق دستور عام ١٨٧٦

- كان هناك مناوئون للدستور داخل الدولة العثمانية (العلماء والمحافظون والسلطان)،والسلطان نفسه لم يكن ليؤمن به عندما وافق على إعلان الدستور أراد في الحقيقة تحقيق بعض الأهداف على المستويين الداخلي والخارجي اذا ارتأى إسكات المعارضة السياسية في الداخل والحصول على تأييد الدول الأوربية له في الخارج .
- ان المادة ١١٣ من الدستور ١٨٧٦ كانت قد أكدت خدمة الصدر الأعظم للسلطان وقد أدت ذلك الى وقوع خلافات بي الصدر الأعظم والسلطان.

- كانت هناك اتجاهات في داخل الحكومة وقصر ييلدز ضد مدحت باشا وقد تبنى هذه الاتجاهات ضياء باشا ونامق كمال اسماعيل كمال وآخرون.
ان مرحلة وجود مدحت باشا في الحكم كصدر أعظم كانت مرحلة قصيرة ولم تكن تتجاوز شهرا واحد وسبعة عشر يوما.
-ان الثورة التي نشبت في البوسنة التي قادت الى الحرب مع صربيا وخلع سلطانين في هذه الحقبة في ان واحد ومذبحة بلغاريا ومذكرة اندريس ومذكرات برلين ومؤتمر القسطنطينية والحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧ كان ذلك قد ساهم في تعليق دستور عام ١٨٧٦.

أشيعت في هذه المرحلة من قبل الدوائر الغربية دعاية مفادها : ان روسيا القيصرية كانت تحاول عرقلة الجهود في الدولة العثمانية بغية إيقاف المحاولات الإصلاحية كي تبقى الدولة في حالة ضعف.
ولكن من ناحية اخرى أعلن عبد الحميد في الصحف ان سبب عزله لمدحت باشا يرجع مباشرة الى ان الأخير حاول قلب نظام الحكم في الدولة وإقامة حكومة جمهورية يقوم هو على رأسها وانه عثر على أوراق تثبت تأمره كما اتهم بالخيانة وسياسة التقرب من الانكليز وبيع البلاد لهم وفي الحقيقة ان جهود المعارضة السياسية كانت مستمرة لإحياء دستور عام ١٨٧٦ وفي هذا الصدد جاء في المذكرات السبع لأحمد رضا التي طبعت في لندن عام ١٨٩٤ دعا فيها عبد الحميد الى لتغيير سياسته والبحث بصورة مباشرة عن طريق العدل والجدل لتفادي الثورة وجاء في مذكراته (ان الشعب لا يريد الدستور أو الجمهورية أو حتى الاحزاب ولكنهم يريدون إدارة لا تضحي بحقوقها العامة لشؤون الحياة والموت للطمع أو الجشع).
وقد استطاعت المعارضة السياسية دفع الأهالي الى مظاهرات صاخبة في سلانيك ومناستر واسكوب وسوس مطالبين بإعادة الدستور فضلا عن المتظاهرين هددوا بالزحف الى القسطنطينية الامر الذي أدى بالسلطان الى الرضوخ فقد قام بإعلان دستور وإحياء البرلمان في ٢٤تموز١٩٠٨.

وبعودة دستور عام ١٩٠٨ أعطيت صلاحيات دستورية واسعة لرئيس الوزراء اذ كان من حقه اختيار الوزراء باستثناء شيخ الإسلام فقد أصبح تعيينه بيد السلطان.
وقد أعيد تشكيل مجلس (المبعوثان) في عام ١٩٠٨ اذ تم تأسيس مجلس جديد برئاسة احمد رضا احد قادة لجنة الاتحاد والترقي، وكان بعيدا عن مفهوم الجهاز التمثيلي ذي الحصانة القانونية ساعد على ذلك اتساع رقعة الدولة العثمانية مع تباين العناصر الدينية والقومية.
ان التحول في النظام السياسي العثماني أصبح واضحا بعد دستور عام ١٩٠٨ واقسم البرلمان بمولاته في عام ١٩٠٨ واقسم هو من جانبه بالولاء للبرلمان.
وعلى هذا الأساس عاد الدستور من جديد بعد انقضاء واحد وثلاثين عاما حيث افتتح مجلس (المبعوثان) في ١٧كانون الاول ١٩٠٨ وافتتح السلطان البرلمان بخطبة العرش وقد حضر رجال الدولة وعلماء الدين هذا الافتتاح.
ونتيجة لذلك فقد أجريت انتخابات لأول مجلس للنواب في ضل الدستور الجديد وكان عدد أعضاء مجلس المبعوثان الذي اجتمع في كانون الاول ٢٤٥ عضوا منتخبا من بينهم ١٥٠عضوا من الأتراك و٦٠عضوا من العرب ، وإما مجلس الأعيان كان عدد أعضائه أربعين عضوا يعينهم السلطان.

القوى الأجنبية والخلافة العثمانية

هيمن السلاطين العثمانيين على السلطتين الزمنية والدينية لمدة ستمائة عام، وكان الحكام العثمانيون سلاطين وخلفاء في وقت واحد ، اذ كانوا سلاطين لهم السلطان المطلق على أراضي الدولة العثمانية ، وكانوا خلفاء لأنهم يمثلون الشريعة الإسلامية .

وقد صاغ المفكرين والفقهاء الإسلاميين مثل الغزالي والدواني وأبن خلدون نظام الخلافة وفق حاجة المجتمع الإسلامي وتطور التاريخ الإسلامي ، وكانت الغاية من ذلك هي المحافظة على وحدة العالم الإسلامي ، وإبعاده عن الانقسام والتفكك ، ولذلك فقد حلت السلطة محل الخلافة في مختلف إعمالها والتزاماتها ، وعلى هذا الأساس فأن نظام الخلافة قد اصبح ضرورة سياسية لا مفر منها بالنسبة للدولة العثمانية . وتؤكد بعض المصادر ان الخليفة المتوكل وهو أخر الخلفاء العباسيين قد تنازل للسلطان العثماني سليم عن الخلافة إثناء الفتح العثماني لمصر وقدم له رمزا لهذا التنازل الآثار المقدسة كالبردة التي كان يلبسها العباسيون في بغداد في مناسبات الاحتفال الرسمية وبعض شعرات من لحية الرسول محمد (ص) وسيف الخليفة عمر بن الخطاب (رض) وقد اخذ معنى الخلافة في هذه الفترة معناً جديدا فلم يتطلب الانحدار من ال العباس ولا الإدعاء بالنسب لقريش اذ اصبح العاهل المسلم يستمد سلطته من الله مباشرة لا من كونه خليفة لرسول الله (ص) ، وهكذا ادعى مراد الأول بالخلافة ووصف محمد الأول عاصمته بدار الخلافة.

وقد ظهرت بعض الآراء التي تشبه السلطان باعتباره خليفة الإسلام بالبابا والذي يعد الرئيس الروحي للمسيحيين الكاثوليك ، والحق ان العثمانيون لم يهتموا بلقب الخلافة اهتماما جدياً الأ بعد ان أصاب دولتهم الضعف الواضح منذ أوائل القرن الثامن عشر ، ولاسيما بعد إبرام معاهدة (كوجك قينارجة) التي تم بموجبها السماح للسلطان العثماني من قبل روسيا بالإبقاء على بعض الصلاحيات الدينية في شبه جزيرة القرم التي احتلتها روسيا لأنه كان خليفة للمسلمين .

ومن الجدير بالذكر ان تسمية السلطان بالخليفة بصفة رسمية ظهرت في دستور عام ١٨٧٦ ولذلك فأن السلطان عبد الحميد نادى بأن سلطته الزمنية تستند الى سلطته الدينية ، فهو خليفة النبي وخادم الحرمين الشريفين وأمير المؤمنين وضل الله على الأرض ونتيجة لذلك فقد اكتسب السلطان احترام رعايا المسلمين وتقدير الملايين من المسلمين المقيمين في خارج الدولة العثمانية ، والتابعين لبريطانيا وفرنسا وروسيا.

وقد سعت الدول الغربية الى إلغاء السلطنة والخلافة خصوصا وان القوى الأجنبية لم تكن تهتم بالسلطنة وخصوصا بريطانيا فقد كان كل اهتمامها منصباً على الخلافة بسبب تأثيرها الروحي والمعنوي على المسلمين الذين يشكلون الأكثرية في المستعمرات البريطانية.

وقد سعى مصطفى كمال اتاتورك وبهدف تحقيق أهدافه الى إتباع سياسة متوازنة مع القوى الثلاث (الخليفة ، روسيا ، الإنكليز):

١- كانت سياسة مصطفى كمال مع القصر(الخليفة) تقوم على أساس انه يكافح القوات الأجنبية الغربية بهدف إنقاذ الدولة العثمانية من احتلالها.
٢- قامت سياسته مع البلاشفة على أساس انه يحاول إقامة سد يستر الإتحاد السوفيتي ضد الإمبريالية الغربية.
٣- كانت سياسته مع الإنكليز قائمة على أساس انه صديق لهم ، وانه يتوقعون منه بوادر طيبة.

موقف الإنكليز من الخلافة

حاولت بريطانيا بعد ان استقلت بعض الدول العربية وانفصلت عن الدولة العثمانية الى تحقيق بعض المكاسب في داخل الدولة العثمانية وهي :

١- إلغاء الخلافة لان البريطانيون كانوا يعتقدون بأن سلطة الخليفة سواء كانت موجودة او غير موجودة الأ انها كانت تحمل على الدوام الوجود والظهور عند المسلمين الموجودين في المستعمرات البريطانية.
٢- ابعاد الحلفاء فرنسا ، وايطاليا ، واليونان عن الدولة العثمانية.
٣- السيطرة على لواء الموصل بعد ظهور منابع النفط فيها.

وقد سعت بريطانيا الى إلغاء الخلافة من خلال إتباعها لكل الوسائل التي تؤدي الى ذلك ومنها ما قام به الجنرالان الانكليزيان هارنكتون وولسن من إعمال مباشرة في داخل الدولة العثمانية، الى جانب المناورات الدولية والأساليب السياسية وإثارة الحرب الأهلية والحروب الخارجية ، وقد أدى كل ذلك الى جانب العديد من الأسباب الى انهيار الدولة العثمانية والذهاب الى مؤتمر لوزان في سويسرا في عام١٩٢٢ للجلوس مع الحلفاء وقد مثل تركيا في المؤتمر عصمت اينونوا رئيسا للوفد بينما حضر كرزون وزير خارجية انكلترا كرئيس للوفد الإنكليزي وإثناء انعقاد المؤتمر وضع الوفد الإنكليزي أربعة شروط للاعتراف باستقلال تركيا وهي:

١- إلغاء الخلافة إلغاءاً تاماً.
٢- طرد الخليفة عبد المجيد وهو أخر سلطان عثماني خارج الحدود وعائلته ذكوراً وإناثا وأصهارهم خلال عشرة ايام وحرمانهم من الإقامة داخل حدود الجمهورية التركية الى الأبد .
٣- تصفية ومصادرة أموال الخليفة خلال سنه واحدة وبعلم الحكومة .
٤- اعلان علمية الدولة.

وعلق نجاح المؤتمر على تحقيق هذه الشروط الأربعة ، ولذلك انتهى المؤتمر في ٤ شباط ١٩٢٣ دون ان يسفر عن نتيجة ، وعاد عصمت اينونوا الى تركيا ، وافتتح مصطفى كمال المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) في ٢٣ نيسان ١٩٢٣ وانتخب شريف بك رئيسا للمجلس الذي أعلن الاستقلال عن السلطنة والخلافة وأعلن العاصمة الجديدة استنبول بعد ان قدم عصمت اينونوا مشروع قانون الى المجلس الوطني في ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٣ ينص على نقل مقر العاصمة من القسطنطينية الى انقره ، كما اكد رئيس المجلس على رفض العبودية الأجنبية التي فرضتها الدول الغربية على القومية التركية .والحق ان مصطفى كمال قد اكد على منصب السلطان والخليفة في الكلمة التي ألقاها في مجلس الأمة التركي اذ قال لكون مقام السلطنة هو مقام الخلافة في الوقت نفسه ، فأن سلطاننا هو في الوقت نفسه هو رئيس لجمهور المسلمين ، ان الغاية الأولى لجهادنا هو ليس الفصل بين مقام السلطنة ومقام الخلافة ، بل تستهدف تخليص هذه المقامات المقدسة من الأسر الأجنبي وإنقاذ صلاحيات أولى الأمر من ضغط الأعداء.وكان مصطفى كمال يهدف الى إرضاء أهل الأناضول عن طريق تأكيده على مقام السلطنة والخلافة ودعوته الأئمة الى ختم القرآن الكريم في المساجد وان يقرأ البخاري وان تقام الصلوات بان يحفظ الله الخليفة ويحقق الاستقلال لرعاياه . وبعد ان استقرت الأمور بعد الميثاق الوطني الذي عقد في انقره ونجاحه في طرد القوات الأجنبية من تركيا ، قرر مصطفى كمال الأ تجاه نحو السياسة الداخلية ، اذ عدل الدستور فأصبح رئيس الدولة هو من يختار رئيس الوزراء كما يترأس رئيس الدولة جلسات المجلس الوطني ومجلس الوزراء ، كما تم الإعلان عن الجمهورية في ٢٩ تشرين الأول١٩٢٣ وأصبح مصطفى

كمال رئيسا للجمهورية، ولم يغادر البريطانيون مضيق البوسفور واستانبول العاصمة الأ بعد ان أطمئنت على إلغاء دولة الخلافة وإقامة الجمهورية التركية العلمانية.

إلغاء الخلافة من قبل مصطفى كمال اتاتورك

لم يعلن مصطفى كمال راية صراحة بإلغاء الخلافة في بداية الأمر اذ اخذ يخطب خطبة الجمعة في مساجد المدن والقرى ، ويأخذ الصور الفوتوغرافية بين علماء الدين ،وقد تحدث مصطفى كمال عن الإسلام في المجلس الوطني التركي قائلاً: ان البشرية قد مرت بطورين : طور الطفولة والشباب وطور الرجولة واكتمال القوى الروحية والعقلية ، وقد بدأ الطور الأول بآدم علية السلام وتخلله الأنبياء الذين جاءوا قبل النبي محمد (ص) . اما الطور الثاني فقد بدأ بولادة النبي محمد (ص) الذي له وجه نوراني وكلام روحاني ورشد لا رشد بعده وصدق وحلم وأمانه لا حد لها وهو قد انتقل الى الآخرة بعد ان ترك لنا ديناً هو خاتمة الأديان وأصبح برسالته العظمى خاتم النبيين والمرسلين. وقد أدت سياسة مصطفى كمال الدينية الى كسب بعض علماء الدين الى جانبه أذ وافق (٩٣) من قادة علماء الدين على سياسته في هذا المجال وقال في الاجتماع السري للمجلس الوطني التركي الكبير الذي عقد في ٢٥ايلول ١٩٢٠ ليس من الضروري ان تنشغل الأمة التركية والجمعية الوطنية بأمر الخلافة أو السلطنة في الوقت الذي نناضل فيه في سبيل ضمان استقلال بلادنا ، ان مصالح بلادنا تتطلب ان لا نبحث هذا الموضوع أطلاقا في الوقت الحاضر.

وقد فكر مصطفى كمال بإلغاء السلطنة والخلافة منذ عام ١٩٢٢ عندما اصدر المجلس الوطني التركي القرار الخاص بالفصل بين الخلافة والسلطنة وقد اقترن هذا ببيان قد أعده مجموعة من علماء الدين أطلق على هذا البيان (الخلافة وسلطة الأمة) اعترف بالأصل الشرعي لمبدأ الخلافة الأ انه أشار الى ان شروطها الفعلية لم تتوفر الأ في الخلفاء الراشدين (رض) اما الخلفاء الذين جاءوا بعدهم فلم يكونوا الأ رؤساء لجمهور المسلمين وان ولايتهم إدارية ولا علاقة لها بالجانب الروحي ، وميز البيان بين الخلافة الحقيقية والخلافة الصورية حيث تعد الأولى الكاملة والجامعة لجملة الشروط والصفات التي لا تنعقد البيعة الأ بها ، في حين تعد الثانية عارية من هذه الشروط وتمت السيطرة عليها بالقوة ولا يجوز تقييد الخلافة الحقيقية لانها خلافة نبوة لكن يجوز تقييد الخلافة الصورية ، كما سعى مصطفى كمال الى إلغاء الخلافة منذ المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في أزمير عام ١٩٢٣ولكن لم تكن لدية الجرأة للقيام بذلك مرة واحدة، فقد كان يريد تطوير الدولة على خطوط الحضارة التركية اذ قال أمام هذا المؤتمر (ان الصراع الحقيقي والانتصار هو تحقيق الحضارة الغربية في تركيا) كما قال في خطاب في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٣ (علينا ان نتذكر ان منشأنا اذ عشنا اسعد لحظاتنا التاريخية ، حينما لم يكن حكامنا فيها خلفاء) وقال (ان إخضاعنا العرب للنفوذ التركي كان من الأسباب المباشرة في تخلفنا) وقد ذهب مصطفى كمال الى ابعد من ذلك حينما قال (ان أسوء حدث في تاريخ تركيا لم يكن هزيمة السلطان بايزيد أمام جيوش تيمورلنك عام ١٤٠٢ أو تدمير الأسطول العثماني في معركة ليبانت البحرية عام ١٥١٧ أو مذبحة الإنكشارية عام ١٨٢٦ بل أسوء حدث كان تسلم السلطان العثماني سليم الأول لقب أمير المؤمنين من شبح الخليفة العباسي في القاهرة عام ١٥١٧) فهو كان يسعى الى تحقيق الانتقال غير المشروط الى الحضارة الغربية ، وقد شجب شيخ الإسلام (سعد الدين أفندي) تصريحات مصطفى كمال حول الخلافة وقال ان هؤلاء عصابة متمردة واجبهم قتل أي مسلم مخلص. وبعد تقوية حركة مصطفى كمال حاول الإعلان صراحة عن إلغاء

الخلافة وتبني نظام سياسي جديد لا يمت بصلة بالنظام السياسي العثماني وقد بحث ذلك في المجلس الوطني التركي الكبير في تموز عام ١٩٢٢ الأ ان ذلك قد أدى الى مناقشات حادة بين اتجاه يدعوا الى إلغاء الخلافة واتجاه أخر يدعوا الى عدم إلغائها ، وقد ناقش مصطفى كمال مسألة إلغاء الخلافة مع كل من عصمت اينونو وكاظم باشا وزير الحربية وفيزي باشا رئيس أركان الجيش وقد قرر هؤلاء في نهاية اجتماعهم تقديم مقترح لسكرتارية حزب الشعب الجمهوري ينص على إلغاء الخلافة وحل وزارة الشريعة والأوقاف وربط المدارس الدينية بالحكومة وتوحيد التعليم والغاء المدارس الدينية وقد قرر الحزب عرض الموضوع على المجلس الوطني التركي الكبير في ٣ آذار ١٩٢٤ وقد اكد مصطفى كمال في هذا الاجتماع على ضرورة إلغاء الخلافة وخاطب الرافضين لإلغائها مهددا بالقول (بأي ثمن يجب ان نصون الجمهورية المهددة وجعلها تقوى على أسس علمية متينة فالخليفة وال عثمان يجب ان يذهبوا ، والمحاكم العتيقة وقوانينها يجب ان تستبدل بها محاكم وقوانين عصرية ومدارس رجال دين يجب ان يخلى مكانها لمدارس حكومية غير دينية) وإزاء ذلك فقد قرر المجلس الوطني التركي الكبير إلغاء الخلافة بناءاً على التقرير المقدم من قبل خمسين نائباً وذلك في ٣ أدار ١٩٢٤ وقدمت حكومة توفيق باشا استقالتها واتخذ قرار بإخراج السلطان وابعد مع عائلته من الأراضي التركية واستقر في سويسرا.

وقد أدى إلغاء الخلافة من قبل مصطفى كمال الى ردود فعل كبيرة في الأقطار الإسلامية وخصوصا في مصر التي كانت تعد مركز الزعامة الإسلامية اذ انها مقر الأزهر الشريف والمعاهد الإسلامية والحفيظة على التراث والعلوم الإسلامية ، وقد شعر الرأي العام الإسلامي بالأسى والحزن للسياسة التي اتبعها مصطفى كمال والتي ترتب عليها إلغاء الخلافة الإسلامية.

النتائج المترتبة على إلغاء الخلافة في الدولة العثمانية

١- إغلاق التكايا والزوايا والطرق الصوفية :

ونتيجة لإلغاء منصب الخلافة والسلطنة في تركيا تم في الوقت نفسه إلغاء وزارة الشريعة والأوقاف وعهد شؤونها الى وزارة المعارف وذلك في عام ١٩٢٤ كما تم في حزيران عام ١٩٢٥حرمان جميع الطرق الصوفية وإغلاق المساجد و التكايا الدراويش كما تم إلغاء المحاكم الدينية وبخصوص إغلاق المساجد و التكايا الدراويش يقول مصطفى كمال : قد تم غلق ومنع التكايا والزوايا والأحزمة وكل الطرق الصوفية والتنجيم والسحر وحراسة المقابر، ان تطبيق هذه الإجراءات كان ضروريا جدا من الناحية الاجتماعية لإظهار إننا لسنا امة بدائية متخلفة .

وقال عصمت اينونو أننا في الوقت الذي ألجأتنا الضرورة الى سدها قد تجنبنا بقدر الإمكان اتخاذ أي تدابير تؤلم المنتسبين إليها أو يخدش كرامتهم الشخصية أو يؤدي الى عدم الوثوق بإخلاصهم .ان مساندة الناس لهذه الطرق والتكايا على المستوى الشعبي قد جعلت من الصعب على الدولة السيطرة عليها وجعلتها من الممارسات الخطرة جدا ، ونتيجة لذلك أسست هيئتان مدنيتان لتصريف الشؤون الدينية هما: لجنة الشؤون الدينية ولجنة المؤسسات الدينية وتم تحديد عدد

المدارس الدينية في تركيا ، كما تم خفض عدد الواعظين الى ثلاثمائة واعظ ، وأمرهم بان يتحدثوا في خطبة الجمعة عن المسائل الزراعية ، كما قام مصطفى كمال بتحويل جامع أيا صوفيا الى متحف في عام ١٩٣٣ ، وقام بتحويل مسجد محمد الفاتح الى مستودع .

٢- إلغاء القوانين الاسلامية :

لقد سعى مصطفى كمال الى ان تكون تركيا الجديدة مرشدة للحرية والتقدم لجميع الأقطار الإسلامية التي مازالت مستبعدة ومتأخرة بالحضارة اما بالنسبة للشريعة الاسلامية فقد استبدلت وحل محلها قانون مدني اذ اقتبست الحكومة القانون المدني السويسري عام ١٩٢٦ الذي حل محل المجلة العثمانية وقانون العقوبات الايطالي والقانون التجاري الألماني وقد نصت هذه القوانين على المساواة التامة بين المواطنين جميعا كما نصت على مساواة المرأة بالرجل كما الغي تعدد الزوجات وفرض الزواج المدني وبدل نظام الميراث واشتركت النساء في شغل الوظائف العامة كما غيرت الحكومة التقويم الهجري واستخدام التقويم الغربي محله فأصبح ٣٤٢ هجرية ملغى في جميع إنحاء تركيا وحل محله ١٩٢٦ ميلادية كما صدر قانون توحيد التعليم الذي أنجز في اليوم نفسه الذي ألغيت فيه الخلافة، وعمل مصطفى كمال على تطبيق النظام التعليمي المجرد من الاتجاهات الدينية وقد وضعت جميع المدارس الابتدائية تحت إشراف وزارة المعارف ، كما علقت الحكومة كلية الإلهيات في استانبول وأصبحت تحت سيطرة الحكومة منذ عام ١٩٢٩.

٣- الثورة التركية والنساء :

وفي حديث لمصطفى كمال في ٣شباط ١٩٢٣ أثنى على النساء وقد جاء في حديثه "ان النساء التركيات حاربن بشجاعة من اجل الاستقلال القومي وألان يتمتعن بالحرية اذ أصبحن بمستوى واحد مع الرجل في التعليم وفي عام ١٩٢٦ صدر القانون المدني اذ أجرى تغيرات جذرية لوضع المرأة فضلا عن ذلك فان الحكومة التركية أصدرت قوانين جديدة منحت بموجبها حق التصويت للنساء في المدة الواقعة بين ١٩٣٠-١٩٣٥ وقد حصلت هذه المرأة بموجب هذه القوانين وضع جديد من حيث المساواة مع الرجل في مسألة الزواج وملكية الأرض والمساواة اما المحاكم ، كما أشارت هذه القوانين الى إلغاء تعدد الأزواج وسمح للمرأة بحق التصويت في الانتخابات المحلية وحق الاقتراع في الانتخابات القومية ، وقد أشار احد الكتاب الغربيين الى التطور الذي مرت به المرأة التركية بالقول ان المرأة التي كانت تظهر من خلال عباءتها السوداء لم يبقى لها وجود في تركيا الحديثة انها تعيش الآن كأخواتها الغربيات تتزوج وتلبس وتعمل وترقص .

لكن على الرغم من صدور هذه القوانين فأن وضع المرأة لم يتغير في بعض المقاطعات التركية مثل مقاطعة الروملي.

٤- استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية :

بدأ تأثير اللغة العربية اعتبارا من القرن العاشر الميلادي عندما أتخذ الاتراك الأبجدية العربية لغة لهم بعد ان جربوا كثيرا من الأبجديات واعتبارا من القرن العاشر الميلادي وبعد اعتناقهم الإسلام قام الاتراك باستخدام الأبجدية العربية وبعد إعلان دستور عام ١٩٠٨ قام بعض الكتاب بترجمة القران الكريم الى اللغة التركية لان القران أساس الدين والترجمة هي الطريقة الوحيدة

لإيصال الإسلام الى العامة وبعد بروز حركة مصطفى كمال في الاناضول أصبحت موجة العداء واضحة في هذا المجال ضد العرب بصورة عامة واللغة العربية بصورة خاصة وكان ذلك تمهيدا الى نبذ اللغة العربية من القاموس التركي وقد قام مصطفى كمال بإصدار مجموعة من القوانين لمنع استخدام اللغة العربية داخل تركيا ، كما قام بانتهاج سياسة تقوم على ترجمة العبادات الى التركية منها قراءة الأذان والخطب باللغة التركية في عام ١٩٣١ ، كما وضعت الحكومة التركية قانون اقره المجلس الوطني التركي الكبير في عام ١٩٣٢ وهو ينص على معاقبة كل من يدرس اللغة التركية بالحروف العربية سرا او جهرا بالسجن من شهر الى سنة وبغرامة نقدية من خمسين الى خمسمائة ليرة تركية ، كما تم قانون في عام ١٩٣٤ ، يحرم لبس الزي الديني الأ في داخل أماكن العبادات ذاتها ،الى جانب صدور قانون منع استغلال الدين في المسائل السياسية او الإساءة الى الطابع العلماني للجمهورية التركية ، وقد اتخذ مصطفى كمال خطوة اخرى في عام ١٩٣٢ عندما اوجد معهدا لغويا للبحث في المصادر الأسيوية الوسطى للغة التركية وهدفه من ذلك ابعاد المصطلحات العربية من القاموس التركي .

مفهوم العلمانية عند اتاتورك

يمكننا متابعة تطورات العلمانية في تركيا اذ هناك رأي يقول بأنها تعود الى العهد العثماني وبالتحديد الى عام ١٧١٨م، وبالرغم من ان العديد من الاصلاحين ضلوا متمسكين بالاسلام واستقر في اعتقادهم ان الأخير يجب ان يبقى احد الدعامات التي تقف عليها الدولة العثمانية ، فأن هؤلاء الاصلاحين من جانب أخر اخذوا يضيقون ذراعا بسيطرة علماء الدين على الناحيتين التعليمية والقانونية وكانوا يدركون ضرورة التغيير والتجديد ، وكان القرنان الثامن والتاسع عشر هما المرحلة التي دار فيها الجدل بين الاصلاحين وأولئك الذين كانوا يفضلون بقاء الوضع الراهن وقد ضل عموم الناس بعيدين عن هذا الاضطراب.

وقبل العشرينات لم تبقى مقاومة من قبل في المجتمع للتغيرات الأساسية التي جاء بها اتاتورك بما فيها الخلافة وإنهاء محاكم الشريعة وسن قوانين جزائية وتجارية وسيطرة الدولة على التعليم وتأميم دوائر الأوقاف كما ان العديد من المثقفين قد وجودا صعوبات كبيرة في تقمص الإيديولوجية الجديدة ولكن مع ذلك فقد كانت هناك موافقة واسعة على الخطوات التي كانت تهدف الى ما يسمى بتحديث الدين الاسلامي لكي يتماشى مع ما كان يكرره اتاتورك دائما من إغراضه " هو تنقية الدين الاسلامي وفتح الباب للفكر الاسلامي ، وخلق نوع جديد من الافراد الأحرار ولإظهار ان أساس السياسة الدينية الكمالية هو النظام العلماني وليس الزندقة وحاول اتاتورك ان يسبغ على ثورته طابعا إسلاميا لنيل تأييد شعب الاناضول لحركته وعليه فقد تحدث بلغة اسلامية في اكثر من مناسبة واحدة لاستقطاب هذه الشريحة من الرأي العام التركي وأكد في خطابه في مسجد مدينة باليكسير في ٧ شباط ١٩٢٣ على " ان المساجد ليست لكي ينظر بعضنا الى بعض ركوعا و سجودا بل هي للطاعة والعبادة ولكي نتداول في أمور الدين والدنيا ونتشاور بيننا فيما نحتاج إليه ، ان كل فرد من افراد الشعب يجب ان يعمل لصالح بلده روحا وجسدا إننا ألان هنا لأجل استقلالنا ومستقبلنا ولاسيما سيادتنا ".

ويذهب اتاتورك قائلا وهو يؤكد حقيقة الجمع بين الدين والدولة " كان رسول الله (ρ) يلقي الخطبة على الناس فيشرح لهم ويبين لهم سلوكهم والقضايا اليومية التي تشغلهم وكان

يتحدث عن الإدارة والسياسية والغزوات والأمور الاجتماعية والمالية... وكان الخلفاء الراشدون τ يفعلون ذلك ".

وعليه فقد قام مصطفى كمال بإلغاء السلطنة والخلافة في المدة الواقعة بين ١٩٢٢-١٩٢٤ وكانت نتيجة تبني قانون توحيد التعليم والذي اكد التعليم العلماني في عام ١٩٢٤ ومنع ارتداء غطاء الرأس الديني والحجاب (١٩٢٥) والأخذ بمعالم القوانين الغربية محل القوانين الاسلامية (١٩٢٦) وتبديل الأبجدية العربية بالأبجدية لاتينية (١٩٢٨) وتغيير يوم العطلة الرسمية من الجمعة الى الأحد (١٩٣٥) ومنح المرأة حقوق المساواة مع الرجل وذلك في عام (١٩٣٤).

وقد عدل الدستور التركي سبع مرات خلال ست وثلاثين سنة أهم التعديلات التي دخلت على دستور عام ١٩٢٤ في سنوات ١٩٢٨ ،١٩٣٤، ١٩٣٧ والتي كانت تتعلق بالعلمانية ، اذ ان المادة الثانية من دستور عام ١٩٢٤ كانت تؤكد ان الاسلام هو دين الدولة الرسمي وبموجب التعديل الثالث أصبحت المادة الثانية تقرأ بالشكل التالي "ان تركيا هي جمهورية ملية شعبية دولتها علمانية ثورية لغتها الرسمية التركية ومقرها مدينة أنقرة ".

أما فيما يخص تعديل عام ١٩٤٣ فإنها تتعلق بحق منح المرأة المساواة مع الرجل في التصويت فضلا عن حقها في الإسهام بالوظائف العامة في الدولة ، ونتيجة لهذه التطورات أصبحت العلمانية في تركيا إحدى الأسس الفكرية الرسمية التي تعيين سياسة الدولة في العهد الجمهوري الا ان الدولة لم توضح الأهمية التي تعطيها العلمانية أو تفسر معناها وقد أدى ترك مفهوم العلمانية غامضا الى تطبيق العلمانية كشكل معارض للدين وان تكون مصدر قلق في البنية الاجتماعية التركية.

ومن نتائج العلمانية في تركيا ان حكومة مصطفى كمال شجعت الحركات الإلحادية من الناحية الأدبية والمادية ولهذا الغرض تم تأليف كتب كثيرة كان هدفها التشكيك في حقائق الأديان كلها والدعوة الى تركيا ملحدة وقد تصدر هذه الحركة في تركيا احمد ادهم " الذي جاء الى مصر وحاول نشر أفكاره الإلحادية فيها .

وبعد وفاة اتاتورك وبصورة خاصة منذ ظهور الاحزاب المعارضة في عام ١٩٤٦ أصبحت هناك اهتمامات من قبل الشعب التركي في بالاسلام.

ويجب ان نؤكد في هذا الشأن ان أغراض العلمانية في تركيا هي جزء من إغراض القومية بغية أيجاد دولة حديثة قومية بدون التأثر بالدين ، ومن وجه نظر الطبقة الحاكمة ان العلمانية تعد نموذجا جديدا للحرية الفردية وكونها عقلانية وعلمية ضد التقليد في المجتمع . وعلى الرغم من ان الحزب الجمهوري قد منع في نهاية عام ١٩٤٦ أي مناقشة حول المسائل الدينية والسماح لمسألة التعليم الديني الا انه قام بالسماح لهذه الأمور بالظهور في نهاية الأربعينات.

ان تغيير سياسة حزب الشعب الجمهوري يرجع اساسا الى ان التأثير الغربي على الريف التركي كان قليلا والريف التركي في وقته كان يشكل ثلاثة أرباع العدد الكلي للسكان. وعليه يمكن القول ان المدة الواقعة بين ١٩٣٨-١٩٤٩ تعد من المراحل المهمة في السلوك السياسي التركي اذ قام اينونو بإصدار قوانين تخص الدين وعلى سبيل المثال صدر قانون رقم ٤٠٥٥ في حزيران ١٩٤١ ، الخاص بالعقوبة في حال ارتداء الطربوش وترتيل الأذان باللغة العربية فنتيجة لذلك فقد أجريت بعض التغيرات على المادة ٥٢٦ من قانون العقوبات التركي وبموجب القانون رقم ٤٠٥٥ وقد أكدت هذه المادة المعدلة على زيادة العقوبة من شهر واحد الى ثلاثة أشهر وقامت الحكومة بإضافة بعض الأمور على المادة ٦٦٧من القانون الصادر في ١٩٢٥ بموجب المادة المرقمة ٥٤٣٨ والمؤرخة في حزيران ١٩٤٩،

وقد تناولت هذه الإضافة أمورا شتى منها : مدة السجن والغرامة والنفي ، الى جانب الأمور التي لها علاقة بالأنظمة المتعلقة الدراويش.

وفي الحقيقة جسد حزب الشعب الجمهوري العلمانية خلال مؤتمره السابع الذي عقد في ٢كانون الاول عام ١٩٤٧ اذ قرر : "يعتبر حزبنا أن جميع القوانين منسجمة مع متطلبات المدينة الحديثة ، وان منع الأفكار الدينية من الشؤون العلمانية للحكومة والسياسة تكون هي العامل الرئيس للنجاح والتقدم والتطور".

ونتيجة لذلك فقد أكدت الحكومة في برنامجها ٢٣كانون الثاني ١٩٤٩ السياسة العلمانية والمتعلقة بالمدارس الابتدائية حيث جاء فيه :"نحن لا نقبل الخرافات التي سكرت هذا الشعب لقرون وان نرجع للخلف تحت ستار الدين".

وعلى الرغم من ان نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة هي ٢٠% في الريف التركي الا انه مع ذلك كان الاتجاه قويا ضد العلمانية في الريف ، لأن الاسلام بالنسبة للفلاحين في الريف التركي هو الطريق العام للحياة أكثر من النظام القانوني للأفكار ولذلك عارض هؤلاء التمدن الحديث على الأنموذج الغربي ،ولذلك لم يقطع الفلاحون علاقتهم مع الوطن العربي اذ قاموا بإرسال أولادهم الى الجامعات المصرية ومنها على سبيل المثال جامعة الأزهر.

اما فيما يخص الطبقات الارستقراطية في تركيا فقد كانت تقوم بالدفاع عن مبادئ اتاتورك وقد عملت هذه الطبقة ضد السلطة العثمانية والتعاليم الدينية خصوصا وان هذه الطبقات كانت تحتفظ بحقها في ممارسة الشؤون السياسية على العكس من الفلاحين لم يكن لهم نصيب مباشر من مقاعد السياسة الوطنية قبل القانون الانتخابي في عام ١٩٤٦ بسبب عدم السماح لهم للوقوف كمرشحين أن هذا الوضع كان يعود في تلك المدة الى تصنيف المجتمع التركي الى طبقات اجتماعية .

وبعد ظهور القانون الانتخابي لعام ١٩٤٦ نرى ان الطبقات المثقفة أخذت تعمل بنصائح الفلاحين ورغباتهم في الشؤون السياسية بحيث اصبح لهم دور كبير في التصويت على الرغم من أنهم لم يكونوا مرشحين للمناصب الوطنية.

دستور عام ١٩٢٤

شهدت تركيا العثمانية أول تجربة دستورية في عام ١٨٧٦ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني والذي جاء نتيجة الضغوط السياسية الدولية ، اذ صدر ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦ مؤكدا على سبع نقاط هي:

(السلطان،الوزراء، مجلس المبعوثان(البرلمان)،القضاء،حقوق الإفراد،إدارة المقاطعات،مواد متفرقة).إلا ان العمل بهذا الدستور لم يستمر طويلا،إذ أوقف العمل به بعد مضي سنتين لأسباب منها:

١- لا يقر بالمساومة الصريحة بين المواطنين.

٢- يمنح السلطان سلطات غير محدودة حيث بمقدوره ان ينقض كل قرار يصدره مجلس المبعوثان ويبطل أي لائحة يقترحها.

٣- لم يضع الدستور حدوداً واضحة بين الحكومة النيابية والحكومة المطلقة.

وعلى الرغم من ذلك فأن هذا الدستور قد أعيد العمل به بعد الحركة الدستورية عام ١٩٠٨، فقد استمر تبني هذا الدستور لغاية قيام حرب الاستقلال وبعد أن تم انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية عمل جاهدا على إصدار دستور جديد يعزز مكانة المجلس الوطني التركي الكبير وينضم من الوجهة القانونية العلاقة بين المواطنين أنفسهم من جهة وبينهم وبين الحكومة الوطنية من جهة اخرى. وقد استمرت المناقشات

حول الدستور المقترح الى ٣٠ كانون الثاني١٩٢١صدر بعدها بيان يبين بأن قيام المجلس وحكومته لن يغير من مركز السلطان أو الخليفة .

واستطاع مصطفى كمال إصدار دستور جديد ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١ وقد تضمن هذا الدستور الذي سمي في حينها (قانون التشكيلات الأساسية) والذي تضمن (٢٤) مادة وقام بالأساس على دستور عام ١٨٧٦ ودستور عام ١٩٠٨مع التعديلات الجوهرية التي أدخلت على (٢٢) مادة والتي تضمنت مايلي:

١- حقوق السيادة ترجع الى الامة بدون قيد او شرط .

٢- مجلس الأمة يمارس السلطة التنفيذية والتشريعية اذ يمارس عمله لمدة سنتين من تاريخ انتخابه،كما يجتمع في الأول من تشرين الثاني من كل سنة.

٣- ان الرئيس الذي يختاره المجلس تمتد رئاسته طيلة دورة انتخابه وهو بهذه الصفة يوقع بأسم المجلس ، ويصادق على قرارات هيئة الوكلاء وهو الرئيس الطبيعي لهذه الهيئة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول ان دستور ١٩٢١ قد أنشأ المجلس الوطني التركي الكبير وحكومته وتضمن جوانب ايجابية من حيث التمهيد للمرحلة الجمهورية بعد أن تم أجراء بعض التعديلات عليه وذلك في ٢٩تشرين الأول ١٩٢٣،كما انه حقق عمليا نقل السلطة من الخليفة الذي كان يسيطر على السلطتين الدينية والسياسية الى الامة ممثلة بالمجلس الوطني التركي الكبير والذي تركزت بيده السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وقد تم إلغاء الخلافة بقانون خاص .

الأ أن مصطفى كمال أتاتورك لم يكتف بدستور عام ١٩٢١ اذ شرع العمل لإصدار دستور جديد في عام ١٩٢٤ مشكلاً لجنة دستورية من احد عشر عضوا برئاسة (يونس باند) والتي قامت بدراسة مسودة دستور أعدها ثلاث كتاب دستوريين في تركيا كما قامت اللجنة بدراسة البيان الذي أعده (نوري بك) مقرر اللجنة الدستورية ، الى جانب الأخذ في الاعتبار التطور التاريخي للدساتير التركية من حيث الإشارة إلى ان الإسلام هو دين الدولة الرسمي .

وقد كان هذا الدستور متأثراً بروح القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة لعام ١٨٧٥ والدستور البولندي لعام ١٩٢١وقد صادق المجلس الوطني التركي الكبير على هذا الدستور المقترح في ٢٠ نيسان عام ١٩٢٤.

ويحتوي هذا الدستور على ١٠٥ مادة مع ستة فصول وهي:

١- الفصل الأول يحتوي على الإحكام الأساسية .

٢- الفصل الثاني كرس للسلطة التشريعية (المجلس الوطني التركي الكبير)الذي عد الممثل الشرعي الوحيد للأمة وانه يمارس السيادة باسمها وهو يتكون من أعضاء منتخبين من قبل الشعب لمدة أربع سنوات ولا يمكن حله قبل هذه المدة ما لم يقرر المجلس نفسه ذلك.

٣- الفصل الثالث فكان عن السلطة التنفيذية (رئيس الجمهوري ومجلس الوزراء) وقد حدد الدستور صلاحيات رئيس الجمهورية بشكل واضح فهو ينتخب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويتم اختياره من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ومن بين أعضاءه.

أما مجلس الوزراء فيتم اختيار رئيسه من قبل رئيس الجمهورية ويجب أن يكون من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ، ويقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء وعرضهم على رئيس الجمهورية والذين يجب أن يكونوا أيضاً من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير.

٤- الفصل الرابع للسلطة القضائية والتي نص على استقلالها وأناطها بالمحاكم التي أعلن استقلالها، في حين تحدث الفصلان الخامس والسادس عن المسائل الخاصة بالحقوق العامة للمواطنين الأتراك ومواد متفرقة.

وقد جاء في المادة الأولى من هذا الدستور(الدولة التركية ذات نظام جمهوري وأن دينها الرسمي هو الإسلام ، واللغة الرسمية للدولة هي التركية وعاصمة الدولة هي أنقرة).

وقد امتاز دستور عام ١٩٢٤ بالخصائص التالية:

١- نص على إن دين الدولة هو الإسلام وهذا ما نصت عليه الدساتير السابقة.
٢- اقر النظام الجمهوري في البلاد وانتخب مصطفى كمال كأول رئيس للجمهورية التركية.
٣- اخذ بالنظام البرلماني النيابي.
٤- نص على استقلال السلطة القضائية .
٥- نص في فصل خاص على ان الحقوق العامة للمواطنين الأتراك إذا أكد في هذا الفصل على الحريات المدنية وبالأخص ضمان الحرية الشخصية ، والغي الامتيازات الشخصية ، وحرم التعذيب ،والعمل الإجباري، وحرمة السكن الشخصي،وحرمة البريد،وحق التعليم الابتدائي الإلزامي والحر، والحصانة ضد التمييز الديني والعنصري.

وقد شهد دستور عام ١٩٢٤منذ سنة صدوره وحتى عام ١٩٦٠ سبعة تعديلات أجريت هذه التعديلات في عام ١٩٢٨ و ١٩٣١و١٩٣٤(مرتان)و ١٩٣٧ و ١٩٤٥و ١٩٥٢، واهم هذه التعديلات:

١- التعديل الذي تم في عام ١٠/نيسان/١٩٢٨ والذي تم فيه تعديل المواد التي تخص الإسلام وهي المواد (٢،١٦،٢٦،٢٨).وكان هذا التعديل قد قدم من قبل عصمت اينونو و(١٢٠) نائب من المجلس الوطني التركي الكبير،حيث تم حذف عبارة تنفيذ الإحكام الشرعية المادة(٢٦) ودين الدولة الإسلام (الفصل الثاني/المادة ٢) .

أما المادتين ١٦و٣٨ والتي شملها التعديل فقد كانت تنص على القسم أمام المجلس الوطني التركي الكبير، إذا أصبح القسم بموجب التعديل بأسم شرفي بعد ان كان القسم بالله.

٢- التعديل الذي تم في ٥شباط ١٩٣٧ والذي يتعلق بالمبادئ الكمالية الست التي أضيفت على الدستور وهي:

١- الجمهورية : وتعني الانتقال من النظام الإمبراطوري الى النظام الجمهوري.
٢- القومية : أن القومية لا تبنى على الدين أو العنصر بل على المواطنة والإخلاص للوطن وان الشعب التركي يشكل امة واحدة قائمة بذاتها وذات قومية مميزة.
٣- الشعبية : ان نظام الحكم يجب أن يقوم على أساس التمثيل النيابي بمفهومه الغربي حكم الشعب بالشعب كما يعني هذا المبدأ ان جميع المواطنين متساوين إمام القانون .
٤- الدولتية : وتعني تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة وخلق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الاقتصادية.
٥- الثورية : إصلاح النظام وإعادة تنظيم الحياة السياسية وفق الأسس الحديثة.
٦- العلمانية : وهي أحدى ركائز التحديث التركي المعاصرة حسب رأي مصطفى كمال وهي تعني فصل الدين عن الدولة وهذا المفهوم لم يحدد بشكل واضح وبقي غامض مما قاد الى تبني سياسات عديدة من قبل مصطفى كمال.

وبهذا التعديل أصبحت المادة الثانية من دستور ١٩٢٤ تنص على (ان تركيا هي جمهورية ملية شعبية دولتيه ، لغتها الرسمية التركية ومقرها مدينة أنقرة).

وبموجب هذه التعديلات فقد تم ترسيخ أسس النظام العلماني في تركيا.

نظام الحزب الواحد في تركيا

استمرت حركة التنظيم السياسي في صفوف الجيش العثماني مع بداية حرب الاستقلال وعلى اثر هزيمة الدولة العثمانية توقيع هدنة مودرس ١٩١٨،إذ شكلت جماعات وطنية شعبية للمقاومة كان اغلب أعضائها من جمعية الاتحاد والترقي الى جانب بعض ضباط الجيش والشخصيات البارزة من المثقفين ، وقد أطلق على هذه الجمعيات جمعيات الدفاع عن الحقوق والتي ظهرت في أزمير.

وقد انتخب مصطفى كمال رئيساً لجمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي في سيواس عام ١٩١٩ والتي تأسست نتيجة التحالف الضمني بين الطبقة الوسطى في المدن والمفكرين وضباط الجيش ومالكي الأرض ووجهاء الأناضول.

وقد ظهرت حاجة مصطفى كمال الى حزب سياسي كي يكون أداه للحكم بعد ان خلع السلطان محمد السادس ودعا لذلك عدد من المثقفين لتبادل الآراء حول هذا الموضوع ، كما قام بجولة في إنحاء البلاد وقد توصل الى ان جمعية الدفاع عن الحقوق بما لها من خبرة في العمل الوطني تمثل أساسا مناسبا لبناء حزب سياسي وقد كان مصطفى كمال على اتصال بجمعيات الدفاع قبل أن يتفرغ تماماً لقيادة العمل الوطني منذ تموز ١٩١٩.

وعلى اثر ذلك أصدر مصطفى كمال بيانا في كانون الأول ١٩٢٢ قال فيه انه سيكون حزبا باسم حزب الشعب وان هذا الحزب سينشأ على مبادئ جمعية الدفاع وقد نشأ حزب الشعب في عام ١٩٢٢ ليحل محل جمعية الدفاع والتي كانت أداة لتنظيم المقاومة ضد الغزو الأجنبي.وقد أعلن مصطفى كمال في ٨نيسان ١٩٢٣ مبادئ الحزب الستة والتي ارسي بموجبها البرنامج الانتخابي العام الذي خطط لانتخاب المجلس الوطني التركي الكبير من قبل الشعب وقد أصبحت هذه المبادئ بمثابة شعار حزب الشعب وقد وصف مصطفى كمال هذا الحزب بالقول (يعد حزب الشعب ممثلا لطبقات الشعب على اختلاف طوائفه ونزعاته والتي لزم عليها الوحدة بهدف خدمة مصلحة الوطن والمصلحة العامة وعلى هذا الأساس لايمكن الحديث عن تقسيم فئات الشعب الى طبقات لان حزب الشعب سيكون مدرسة للتربية السياسية لامتنا ولشعبنا التركي).

أما فيما يخص تنظيم حزب الشعب الجمهوري ، فأنه لم يكن ليرتكز على الخلايا والمليشيا والشعب الحقيقة ، وفي الحقيقة ان تنظيم الحزب يعد (حزب لجان) حيث يستمد أهميته من ملاكته أكثر من أهمية المنتسبين أليه.وقد بدأ الحزب في زيادة اجتماعاته الشعبية ومؤتمراته بهدف تثقيف الجماهير سياسيا ، ولكن هذه الجماهير بالذات لم تكن مرغوباً بها من قبل الحزب الذي كان بدائيا في تنظيمه.

أما باب الانتساب الى الحزب فقد كان مفتوحاً ، وان عمليات الإخراج والتطهير لم تكن موجودة الحزب في داخل ولا توجد فيه لا استعراضات ولا نظام عسكري.
وكان جميع القادة في هذا الحزب وعلى مختلف المستويات منتخبين رسمياً.

الأسباب التي أدت الى عودة تركيا الى الإسلام بعد الحرب العالمية الثانية

١- ان كثيرا من المفكرين والفلاسفة في تركيا أرادوا ترك تلك الفلسفة الوضعية العلمانية منذ الحرب العالمية الثانية.
٢- أصبحت هناك قناعة من قبل الحكومة التركية، ان النظام الجديد الذي يقوم على الإسلام من الممكن قيامه عن طريق أسلوب الثورة .
٣- بلورة وانتشار المفاهيم الديمقراطية والتي أدت الى زيادة الوعي السياسي للفلاحين في السياسة الداخلية.
٤- التهديد الذي مارسته السوفيت على تركيا بعد الحرب العالمية الثانية دفع القادة الأتراك الى التفكير بجدية في بناء الجوانب الخلقية والروحية والاجتماعية لان ذلك يؤدي الى
تقوية المجتمع ضد العدوان الخارجي والتمزق الداخلي.

وكان هناك اتجاهان فيما يخص المسائل الإسلامية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية :

١- يؤكد الاتجاه الأول على أعادة التعليم الإسلامي في المدارس والتقرب من العالمين العربي والإسلامي.
٢- هو اتجاه حديث اخذ يدافع عن الحرية الإسلامية وبالتالي يؤكد هذا الاتجاه على الفصل المطلق بين الدين والسياسة .

انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ في تركيا

كانت الدولة العثمانية ذات طابع حربي يلعب العسكر فيها دور حاسم في كثير من القضايا المهمة، ومع تأسيس الجمهورية التركية وتولي مصطفى كمال السلطة حاول جاهداً أبعاد الجيش عن لعب دور في السياسة والعمل الحزبي ، وعلى ذلك نجد أن دور الجيش في السياسة ظل محدوداً منذ تأسيس الجمهورية وحتى عام ١٩٦٠ ،أما بعد هذا التاريخ فأننا نجد أن القوات المسلحة بدأت تكتسب خصوصية واضحة، أذ قامت في تركيا ٢٧ مايس ١٩٦٠ حركة انقلابية بقيادة قائد القوات البرية جمال كور سيل على حكومة مند ريس وكانت تقف وراء قيامها **عدة أسباب منها** سوء الأوضاع الداخلية وعدم قيام مندريس بتصحيح اخطائة واحترام الدستور وعدم الخروج عليه وقيامه باعتقال (٩) من الضباط وادعائه بأنهم يرومون إنشاء منظمة سرية في الجيش هدفها التحريض على الثورة ، وقد حاول مندريس تعزيز وتقوية وجهة نظره عن طريق حزبه السياسي لكن الظروف لم تساعده في هذا المجال لأن نواب الحزب الديمقراطي طالبوا مندريس بالاستقالة ، كما ان قيام مندريس باستخدام وحدات من الجيش ضد حزب الشعب الجمهوري أدى

الى إثارة غضب قائد القوة البرية جمال كورسيل الذي لم يستشر ولم يعلم عن ذلك ، ولهذه الأسباب جميعا قامت الحركة الانقلابية في ٢٧مايس ١٩٦٠ وقد أعلن قادة الانقلاب بأن ثورتهم هي أداه لخلق الديمقراطية وهدفها إنقاذ إصلاحات أتاتورك وإعادة الكرامة والسمعة والهيبة للدولة من خلال إرجاع الديمقراطية من جديد وتجديد مفهوم الحرية والصحافة وإطلاق السجناء الذين تم توقيفهم على عهد الحزب الديمقراطي وأدانوا استخدام الدين من قبل الحزب الديمقراطي لأسباب سياسية وتشكيل لجنة من أساتذة الجامعات لوضع مسودة الدستور، وسوف يتم أعادة السلطة إلى المدنيين خلال ثلاثة شهور ولكن هذه المدة وصلت إلى سنة ونصف ، وقد قام قادت الانقلاب بتشكيل ماسمي ب(لجنة الوحدة الوطنية) والتي تكونت من ٣٧ عضوا وتركز برنامجها على:

١- ترسيخ العدالة والحرية بين المواطنين الأتراك.

٢- وضع خطة اقتصادية تقوم على زيادة فرص العمل والحفاظ على مستوى العيش
العالي لجميع المواطنين الأتراك.

٣- المحافظة على دور تركيا في المجال الاقتصادي الدولي من خلال العمل على
تطوير النشاط الاقتصادي.

٤- التأكيد على احترام حقوق الإنسان لجميع الأتراك.

وقد واجهت المؤسسة العسكرية في تركيا بعد هذا الانقلاب ثلاث مسائل وهي:
السياسة الاقتصادية ومحاكمة يسأادة والدستور .

١-السياسة الاقتصادية

فقد وضع قادة الانقلاب خطة شاملة سياسة واقتصادية وليبرالية والعمل على أعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تخصيصات الراتب وانخفاض الأسعار والتأكيد على الإنتاجية والمكافأة ومقابل سياسة الحزب الديمقراطي إزاء الشرائح الاجتماعية أنشأ القادة العسكريون طبقة النخبة. كما قامت الحكومة الانقلابية بعدة خطوات للتأكيد على مبادئ العلمانية التي تبناها مصطفى كمال ومنها التأكيد على أن القران الكريم يجب أن يتلى بالتركية ، وبأن الأذان يجب أن يكون أيضاً بالتركية ، والعمل على إلغاء المولوية (الدراويش) والتي سمح لها من قبل مند ريس .

٢-محاكمة أعضاء الحزب الديمقراطي في محكمة يسأادة (يسأادة هي جزيرة صغيرة تقع في بحر مرمره وتبعد عن اسطنبول ١٢ ميلا)

أنشأ هذا الحزب عام ١٩٤٥على يد جلال بايار فقد تم اعتقال (٥٨٨) من قادة الحزب والذين أرسلوا الى ومنهم رئيس الجمهورية جلال بايار ، ورئيس

الوزراء عدنان مند ريس ، وقامت لجنة الوحدة الوطنية بتأسيس مجلس العدالة العام لمحاكمة نواب الحزب بموجب النظام المدني العادي وقد اتهم جلال بايار ومند ريس وحكومته بإبطال دستور عام ١٩٢٤ومنع السلطة التشريعية من أداء واجبها وإسكات الصحافة وقمع الحقوق والحريات العامة وإقامة النظام الدكتاتوري

وأتهم مندريس بأنه قد أوصل الدولة إلى كارثة لفشله في وضع سياسة اقتصادية لتنمية الدولة، إلى جانب عمله ضد الطائفة اليونانية في أستنبول عام ١٩٥٥وقيامه مع بايار بمحاولة اغتيال اينونو، وقد أعدت المحكمة قرار الاتهام في ١٥ أيلول عام ١٩٦١وحوكم أغلب أعضاء الحزب بموجب المادة (١٤٦) والتي تنص (يعاقب بالإعدام الذين يشرعون جبراً في تغيير أو تبديل كل أو قسم من القانون الأساسي للجمهورية التركية أو إلغائه أو إسقاط المجلس الوطني التركي الكبير المشكل بموجبه أو منعه من أداء واجباته) وبموجب هذه المادة فقد تراوحت الإحكام على أعضاء الحزب الديمقراطي مابين السجن المؤبد إلى الإعدام ، أذ حكم على رئيس الوزراء مند ريس بالإعدام ونفذ هذا الحكم وحكم على رئيس الجمهورية بايار بالإعدام أيضاً وتم تغييره إلى المؤبد لكي لا يكون حديث في التاريخ التركي إن الدولة التركية قد أعدمت رئيسها وقد أطلق سراح بايار عام ١٩٦٣ وأرسل الى العاصمة للمعالجة الطبية وقد اعفي عنه في تموز عام ١٩٦٦ .

وقد دبت الخلافات داخل لجنة الوحدة الوطنية بين الضباط الكماليين المناصرين لحزب الشعب الجمهوري والضباط الصغار والكماليين البيروقراطيين الدولانيون ، وقد بدأ هذا الصراع يتطور بين الجماعات المعتدلة والجماعات المتطرفة.

٣- الدستور

فقد تعهدت لجنة الوحدة الوطنية عن طريق الجنرال كورسيل بإيجاد النظام الديمقراطي الجديد وعلى هذا الأساس فان أول عمل قامت به اللجنة هو تعيين لجنة من أساتذة القانون والمحامين وتحت أشراف رئيس جامعة أستنبول لوضع دستور للبلاد.

وقد جرت في تركيا بعد انقلاب ٢٧ مايس١٩٦٠محاولتان انقلابيتان :

الأولى : وتعود إلى بداية عام ١٩٦١ عندما تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستوى السلوك السياسي الداخلي حيث قرر طلعت أيدمير مع مجموعة من الضباط الانقضاض على السلطة السياسية بعد ان طالبوا حكومة عصمت اينونو بأجراء انتخابات جديدة ،وإدخال إصلاحات جوهرية على مستوى السلطة التنفيذية ،الأ أن الحكومة رفضت هذه المطالب ، فقامت المحاولة الانقلابية في ٢٢شباط ١٩٦١الأ أنها باءت بالفشل.

الثانية: وقعت هذه المحاولة في مايس ١٩٦٣ وقد اشتركت فيها ثلاثة من المجاميع العسكرية وهي مجموعة الأربعة عشر ضابطا المنشقين عن لجنة الوحدة الوطنية برئاسة ارسلان توركش ، ومجموعة الأحد عشر ضابطا

من القوة الجوية وقد أطلق عليهم مجموعة العصبة الجوية ومجموعة لأثنى بزعامة طلعت أيدمير وعشرين ضابطا وكانت المحاولة الانقلابية الثانية أكثر خطورة من الأولى واتسمت بطابع دموي.

دستور عام ١٩٦١ في تركيا

أكد الجنرال كور سيل في حديثه العلني في ٢٤ حزيران ١٩٦٠على المدنية والتمدن منتقداً بشدة ردود فعل بعض شرائح الرأي العام والأحزاب السياسية على موقف الحركة الانقلابية من أعضاء الحزب الديمقراطي ، ونتيجة لذلك أتجه الأنقلابيون بعد عام ١٩٦٠ إلى أساتذة الجامعات لتبرير الانقلاب على أساس المبادئ الديمقراطية وقد عدت لجنة الحدة الوطنية خليفة السلطة التشريعية بعد إلغاء المجلس الوطني التركي الكبير،كما أصبحت السلطة الحقيقية في يد اللجنة ، وفي الحقيقة ان أعضاء لجنة الوحدة الوطنية من المعتدلين ، أطلقوا الوعود لإجراء الانتخابات العامة ونقل السلطة الى برلمان منتخب ، وقد اتخذت حكومة الوحدة الوطنية إجراءين لمعالجة هذا الوضع:

١- أقامة حكومة مؤقتة ،لبيان أنموذج الإدارة الديمقراطية التي يرغب الشعب بها لضمان حقوق الإنسان.

٢- وضع دستور وقانون انتخابي جديد للبلاد.

ان لجنة الوحدة الوطنية عملت على وضع الدستور وبالاستناد الى مسودة لجنة أستنبول ومسودة كلية العلوم السياسية في أنقرة واللجنة الدستورية للجمعية التأسيسية وعقد المجلس الدستوري اجتماعه في ٦ كانون الثاني ١٩٦١لوضع الوضع الدستور الجديد والموافقة على القانون الانتخابي وبعد انتهاء المجلس الدستوري من وضع المسودة تم التصويت على الدستور من قبل الجمعية التأسيسية في ٢٧مايس ١٩٦١ وقد اكد هذا الدستور على ما يلي :

١- تقوية السلطة التنفيذية مع التأكيد على الجوانب الاجتماعية وحقوق الافراد.
٢- أكد على نظام تعدد الاحزاب السياسية والحق في الإضراب وحرية الصحافة وحرية استقلال الجامعات وحرية الكلام والاجتماع ومنع ظهور الاستبداد الديمقراطي.
٣- اكد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة مثل حقوق الإصلاح الزراعي والرعاية الاجتماعية.
٤- أسس هذا الدستور المحكمة الدستورية والتي أصبحت وضيفتها الرئيسية أعادة النظر بالقوانين الدستورية والمراسيم التي لها قوة القانون والغاء جميع الأحكام التي لا تكون ضرورية.

٥- أكد الدستور على ان الجمهورية التركية هي دولة قومية وديمقراطية وعلمانية واجتماعية تستند على حقوق الانسان وعلى المبادئ المنصوص عليها في مقدمة الدستور.
٦- اكد الدستور على ان المجلس الوطني التركي الكبير يتكون من مجلسين مجلس الامة ومجلس الشيوخ و مجلس الامة يتكون من أربعمائة وخمسين نائبا ينتخبن الاقتراع العام ، وينتخب هؤلاء كل ٤ سنوات ، أما مجلس الشيوخ الذي يتألف من مائة وخمسين عضو ينتخبون بالاقتراع العام ومن خمسة عشر عضوا يختارهم رئيس الجمهورية ومدة العضوية ٦سنوات.
٧- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل المجلس الوطني التركي الكبير بمجلسيه بصورة مشتركة بعد ان يكون رئيس الجمهورية قد تخلى عن الارتباط بأي حزب سياسي أخر ثم يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء.
٨- اكد الدستور ان رئيس مجلس الوزراء يقدم النصيحة الى رئيس الجمهورية بغية إلغاء مجلس الامة فقط في الظروف غير العادية.
٩- السلطة التنفيذية تكن خاضعة للسلطة التشريعية.
١٠- استقلال مجلس الدولة ويعين أعضاءه من قبل لجنة مكونة من بين أعضاء
المحكمة الدستورية وأعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدولة نفسه.
١١- التأكيد على حق الصحافة حريتها وحصانتها وحق تبادل الإخبار.

النظام السياسي في تركيا بموجب دستور عام ١٩٨٢

منذ ان استولى الجيش على الحكم في ١٢ أيلول ١٩٨٠ كان هناك اتفاق على ان حقوق الإنسان في تركيا قد تعرضت للخرق والانتهاك البالغين بسبب التعذيب في السجون التركية وإحكام السجن الكبيرة ، وعلى الرغم من دعوة بعض القادة في تركيا الى ضرورة الوصول الى تسوية عاجلة قبل فوات الوقت الأ ان جنرالات الجيش في تركيا قد تشددوا في السلوك السياسي الداخلي ، اذ يعتقدون بضرورة إبقاء الحكم العسكري في السلطة لسنوات اخرى اذا ما أريد لتركيا ان لا تعود الى حالة الفوضى السياسية والاقتصادية التي شهدتها في السبعينات ، وفيما يخص الأحزاب السياسية فتصريحات القادة العسكريين أكدت عدم إعطاء فرصة لهم للقيام بأي دور في الساحة السياسية التركية سواء كان وجود هذه الأحزاب قبل الانقلاب أو بعده ، حيث قال كنعان أيفرن عنهم "لقد قمنا بتنظيف قذارتهم ولهذا لن نسمح لهم بإعادة هذه القذارة مرة اخرى " وقد قام الجيش بغلق "اتحاد العمل الثوري" واعتقال ٣٠٦ من أعضائه ، وتم إلقاء القبض على أعضاء فروع الطوارئ في جبهة

تحرير الشعب التركي ، وتم القبض على ٥٠٤ من أعضاء الطريق الثوري في انقره .

ونتيجة لهذه الأوضاع في تركيا قام عدد من السياسيين الأوربيين وممثلي الاتحادات بزيارات الى تركيا للتعرف على الوضع هناك ، وتم كتابة تقرير أرسل الى مجلس الجمعية العامة الأوربية التي تعد تركيا عضوا فيها اكد هذا التقرير على انه يثمن دور الجنرالات في تركيا في الاهتمام بمستقبل تركيا وأشار الى ان المطالبات بإنهاء عضوية تركيا في المجلس لن يساعدها في العودة الى النظام الديمقراطي ، وأكد التقرير على ضرورة عودة تركيا الى النظام الديمقراطي بأسرع وقت ممكن . ونتيجة لهذه التطورات قرر كنعان أيفرن تشكيل جمعية استشارية لأعداد دستور جديد أشرفت على تحضيره لجنة من خمسة عشر خبيرا برئاسة أستاذ القانون اورهان الديكاشتي وبالتعاون مع الجمعية الوطنية التأسيسية.

والخطوط العامة للدستور الجديد تنص على تخصيص امتيازات كبيرة للسلطة التنفيذية تفوق ما تمتعت به في الدستور السابق وصانعو الدستور الجديد يقتدون الى حد كبير بالدستور الفرنسي ويريدون أعطاء الرئيس التركي الحق في فرض حالة الطوارئ وحل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة وبذلك سيكون بإمكانه قطع دابر أي محاولة إرهابية ولم يكن واضحا ان كان الرئيس سينتخب بصورة مباشرة كما في فرنسا أو بصورة غير مباشرة عن طريق البرلمان كما في الدساتير التركية السابقة ويتألف الدستور الجديد من مقدمة وسبع أجزاء تتضمن ١٧٧مادة و١٦مادة مؤقتة ، اما السلطة التشريعية فتتألف من مجلس واحد سيتم انتخابه من قبل ناخبين لا يتجاوز عددهم ٢١ واقترح أيضا ان يكون هناك مجلس استشاري ليضم أعضاء المجلس العسكري الحاكم بهدف الاحتفاظ ببعض السيطرة للعسكر على السياسة وتتضمن دستور عام ١٩٨٢مادة شرطية نصت على فرض الحظر على جميع من كان في سدة الحكم بتاريخ ١٢ايلول ١٩٨٢ من المشاركة في النشاطات السياسية لمدة ١٠سنوات والذين كانوا أعضاء في المجلس الوطني التركي الكبير لمدة ٥سنوات والى جانب ذلك فقد منعت المحكمة الدستورية مجموعة من الاحزاب التي كانت قائمة في الستينات والسبعينات مثل حزب العمل التركي وحزب الحركة القومي وحزب السلامة الوطني على أساس انها قائمة على الاشتراكية والفاشية الدينية فضلا عن ذلك الاحزاب يجب ان لا تقوم على أساس طبقة أو جماعة ومن ناحية اخرى أشار دستور عام ١٩٨٢ الى التعليم اذ أصبح التعليم وتدريس الدين والأخلاق تحت سيطرة الدولة، وبموجب هذا خصصت دورات إلزامية في المدارس الابتدائية والمتوسطة لتدريس الدين والأخلاق اما في حالة الحصول على تعليم ديني خاص (أي تدريس الدين من قبل الأشخاص) فيكون بناءا على طلب وبأسس قانونية ، أوضحت المادة ٢٤من الدستور حرية المعتقد والإحكام الدينية اذ ان

الفرد يمارس طقوس العبادة والمراسيم الدينية بحرية شريطة ان لا تتعارض مع الشروط المنصوص عليها في المادة ١٣ من الدستور.
وتشير المادة ٢٤من الدستور الى ان الشخص لا يجبر على العبادة أو الاشتراك في المراسيم الدينية ولن يلام أي فرد أو يتهم بسبب معتقداته الدينية.
اكد دستور عام ١٩٨٢ على عدم مخالفة مبادئ اتاتورك في الجمهورية والعلمانية والديمقراطية.